



من أعمال الراحل مؤيد نعمة

## هل بإمكاننا ان نجعل العراق يسير ثانية ؟

بقلم : جيم هوغلاند  
ترجمة : فؤاد عبد الجبار

وذلك حسب التقديرات الامريكية . ورغم عدم امكانية الحصول على ارقام مؤكدة بان يظهران الحكومة العراقية قد صرفت منذ عام ٢٠٠٣ ٢٠٠٣ للحفاظ على القطاع الصحي وتحسينه وكذلك انتاج النفط ومشاريع الماء والبنى التحتية الاخرى والتي لم تظهر من نتائجها الا الشيء القليل . وهناك بليوناً دولار من المخصصات الامريكية لاعادة الاعمار تترك لتصرف قبل ان تتحول مسؤولية الاعمار الى الحكومة العراقية عند نهاية هذا العام . ولايزال انتاج النفط في ادى مستوياته حتى قبل الحرب والتخريب والاهمال قد طال من الانتاج وكذلك الفساد الدعم والذي يلقي الشجع من الاقطار العربية الجاورة واستنزف الكثير من عوائد النفط. مما اضطر حكومة بغداد لاستيراد ما قيمته ٦ مليارات دولار من مشتقات النفط لهذا العام لسد حاجة السوق المحلية . و ستضطر الى دفع مثل هذا المبلغ لدعم قواتها الامنية خلال عام ٢٠٠٦

عد: الوائشطن بوسنت

مع منتقدي الحرب المطالبين بتحديد تاريخ انسحاب القوات الامريكية . ويعتقد كلا الطرفين ان بامكان واشنطن ان تخرج بحصيلة بارعة نسبيا ومؤكدة تتجاوب قبل كل شيء مع مصالح الولايات المتحدة. لكن التاريخ يذكر ان فقدان السيطرة على الاحداث قد يؤدي بقرارات مفاجئة والتي تكون حصيلتها المزيد من الفوضى . في الحروب تحدث تحولات سريعة وحتى تمنع حدوث التي قدمها العراقيون والقوات الامريكية وكذلك الدبلوماسيون والعناصر المساعدة واخرون لم تنته الى الا على الادارة ان تعطي اهمية اكثر لتطوير اقتصاد قادر على تحويل مسؤوليات الحكومة العراقية المتزايدة في اعاداة الاعمار والامن الداخلي . و تحتاج واشنطن ايضا موازنة مصروفاتها في العراق التي تشير التقديرات الى انها وصلت الى حد الان الى ٣٢٠ بليون دولار وتجعلها اكثر فعالية . وفي تقرير صدر

في تصوراتهم مما هو مطلوب، فان على بوش ومساعديه ان يكونوا اكثر واقعية حيال المشاكل الاقتصادية تعطيل الاستراتيجية العسكرية التي اصابتها الاضطراب . لقد وجهت الادارة اهتمامها في الشهر الاربعة نحو تشكيل حكومة عراقية جديدة رحب بها المسؤولون الامريكان كقوة في دعم الاستقرار، ولكن في الوقت ذاته لم تعمل واشنطن الا القليل نسبيا لدعم اقتصاد ينحدر الى الاسفل او في تقديم ما يساعد على استتباب الامن في المناطق الوسطى من البلاد التي تسودها الفوضى. هناك فرضيتان كبيرتان تشكلان اساس الاسلوب المتفائل لدى جماعة بوش. الاولى ان الحل السياسي وحده يستطيع تحديد مصير العراق، وهذا يظهر النقص المؤكد لادارة لا تظهر وبشكل مطلق اي قدرة على تحديد ومساعدة ودعم اي قيادة سياسية متمكنة في العراق. اما الافتراض الثاني فهو الذي تشترك فيه الادارة

ان تنامي انقطاع الاتصال بين مؤسسات هذه المصادر وما يصرف من مبالغ وكذلك الوضع الامني، لم يكن حائلا امام القادة الميدانيين الامريكان للتخطيط لرحيل منتظم. وفي وقت لاحق روى المسؤولون الامريكيون لـدبلوماسيين من دول التحالف في بغداد بانهم يأملون بتقليص القوات الامريكية العاملة والبالغ تعدادها الان ١٤٠٠٠٠ الى معدل النصف بحلول الصيف القادم، ويأملون ايضا بخفضها الى ٣٥٠٠٠ في عام ٢٠٠٨، ثم يأتي الانسحاب نهائيا في عام ٢٠١٠ لكن المسؤوليين في واشنطن يرفضون الاقرار بهذه الحسابات، او مناقشة اي جدول زمني للانسحاب عند لقائهم الصحفيين او الدبلوماسيين . اما المخططين العسكريون فيتحمم عليهم وضع جدول لهذا الانسحاب وهم يدركون في الوقت نفسه بانهم سيؤخذون بمسئولياتهم عند تنقلهم وضع جداول جديدة، ولكي يتمكن هؤلاء القادة من ان يكونوا قريبين

ليس في مقدور الولايات المتحدة ان تترك عن الرئيس بوش بقوة . و لكن السؤال الحقيقي هل بإمكاننا ان نجعل العراق يسير ثانية ؟

## مرحبا بكم في ثقافة البازار

بقلم : وارث كوستوف\*  
ترجمة : هروة وضاء

الهب اعلان ترحيب الولايات المتحدة الاخير برغبتها في الانضمام في محادثات مباشرة مع ايران ذكريات تجاربي الخاصة كبيرا للمفاوضين في ازمة الرهائن الايرانية قبل ٢٥ سنة. كان احتجاز طهران للدبلوماسيين الاميركيين ٥٢١ رهائن في تشرين الثاني سنة ١٩٧٩ هو موضوع تلك المفاوضات. وكانت النتيجة اطلاق سراحهم بعد ٤٤٤ يوما في نفس يوم تنصيب دونالد ريغان عام ١٩٨١، ومنذ ذلك اليوم لم تعد لدينا علاقات دبلوماسية ولا محادثات مباشرة مع ايران.

هنالك اختلافات واضحة بين الوضع في ١٩٧٩-٨١ والوضع اليوم. فحينها كانت الولايات المتحدة هي من ارادت المفاوضات المباشرة. واليوم ايران هي من تريد هذه المحادثات - محادثات ستساعد على تعويض ما سعى اليه زعمائها بعد سنوات من الازدلال والانتهاكات الامريكية. ففي حين كانت المفاوضات قبل ٢٥ سنة حول مستقبل ٥٢ فردا فان مفاوضات ٢٠٠٦ ان حدثت ستعامل مع مشكلة تهدد حياة الملايين بشكل جدي. رغم ذلك فهناك دروس علينا استخلاصها من مفاوضاتنا مع ايران سنة ١٩٧٩-٨١ في محاولتنا في ٢٠٠٦ اولا علينا التأكد من تحاورنا مع الاشخاص المناسبين. فأحد اكثر النهايات المساوية التي صادفتنا في مفاوضات الرهائن هو تعلم انه بالرغم من الجهود المطولة لابرام تسوية مع الرئيس ابو الحسن بني صدر، لم تكن لديه حتى السلطة لنقل الرهائن من موقع الى اخر مما قلل من فرص اطلاق سراحهم كثيرا، فاذا درسنا في مفاوضات ٢٠٠٦ موجهاة القوة في ايران ربما سيكون باستطاعتنا تجنب مثل تلك الماسي.

يعتلي في هذه اللحظة الرئيس الايراني محمود احدي نجاد الموجة العالمية. لكنه قد لا يكون بالقوة التي يبدو عليها، وفي اي لحظة يمكن ان تنتقل السلطة منه. حيث تبقى السلطة النهائية بيد اية اللة علي خامنئي، كما لم نسمع شيئا من علي اكبر هاشمي رفسنجاني الرئيس السابق لمرحلتين ورئيس مجلس مصلحة النظام الحالي، باختصار يجب ان نبحث عن الروابط وان كانت صغيرة في عباءة القوة.

ثانيا يجب ان نهين مفاوضاتنا لما يمكن ان يدعى "التصرف السوقي". فخلال كل تعاملاتي مع متحدثين كوزير خارجية الصين جيان جيتشين علمت دائما ما كان يريد بالضبط وانه اذا ما تم التوصل الى الاتفاق يجب الالتزام بشروطه. لكن مع الايرانيين شبة اسلوب المفاوضات اسلوب السوق الشرق اوسطية بمتطلباته الغريبة والتظاهر بالتخلي عن العملية والمساومة على تفاصيل صغيرة حتى اللحظة الاخيرة.

حتى بعد توقيع الاتفاق في كانون الثاني ١٩٨١/١٩ انكر الايرانيون ملحقا حيويا فيه، ولإعادتهم الى الخط ثانية، قمت بتوجيه كابتن طائرتي على خط هاتف كنت اعلم بتنصتتهم عليه بتسخين المحركات. حينها قام الايرانيون بالتخلي عن ادعائهم واطلق سراح الرهائن في اليوم التالي.

اذا ما جاء الايرانيون الى طاولة المحادثات في النهاية فليتنا ان نكون صبورين في مفاوضاتنا بشكل يفوق طاقة البشر. حيث سيكون النص الثانوي لكل ما يقوله ويفعله الايرانيون انعكاسا لاحتياهم التآخي بالأسس من الولايات المتحدة، مستعدين على الأقل اسقاط مهندسي الاستخبارات الامريكية للحكومة واعادة الشاه لعرشه في ١٩٥٣.

تقد كان السبب وراء تأخر ازمة الرهائن هو على الاغلب رغبة الايرانيين بالظهور على المسرح العالمي واذلال الشيطان الاكبر (ورئيسها) لاطول فترة ممكنة. فلقد حدث التأجيل الطويل والمحير عندما رفض الايرانيون توقيع الاتفاق المباشر مع الولايات المتحدة، الى ان اقترحنا اخيرا ان ياخذ الاتفاق شكل الوعود المتبادلة الى الجزائر وتم القبول بذلك لاسباب مازالت غامضة.

ثالثا اذا لم تقنع مجموعة الحوافز الجديدة المعروضة من بريطانيا والصين وفرنسا والمانيا وروسيا والولايات المتحدة الحكومة الايرانية بالتخلي عن برامج تخصيب اليورانيوم، وهو شرط الولايات المتحدة للانضمام الى المحادثات، فاننا اعتقد ان العقوبات يمكن ان تلعب دورا قيما. لقد اظهرت ازمة الرهائن باننا يجب ان نجعم اكبر عدد من المشاركين بضمن ذلك الروس في اي عقوبات.

رغم ان فرضنا للعقوبات من خلال الامم المتحدة ساهم بانهاء محنة ٤٤٤ يوما الا انه كان له الاثر الواضح على الشعب الايراني. عندما كان على القيادة الايرانية تقييم المنافع المحتملة من ابقاء الرهائن وحساب التكلفة المترتبة على ذلك كان على العقوبات ان تكون متوازنة بشدة.

وكما في ازمة الرهائن فان الحل العسكري هو حل غير حكيم، وصعب التطبيق على الارجح. ورغم انه يجب عدم ملف استعمال قواتنا العسكرية من الطاولة الا انه علينا ان نبقي ضمن اطار الدبلوماسية، واذا ما استعصى الامر، فيجب التوجه الى العقوبات الاقتصادية. يجب ان يتحلى مفاوضونا بالحزم والثبات ليس مع نظرائهم فحسب، بل مع الصحافة والادارة والعامه الذين سيضغطون حتما لاعلان نهاية المحادثات قبل الاوان.

قبل فترة قصيرة من عيد الميلاد في عام ١٩٨٠ وفي غمرة الادارة المهزومة تسلمنا رسالة من الايرانيين لزيادة مطالبهم المالية ثلاثة اضعاف لتصل الى ٢٤ بليوناً لاطلاق سراح رهائننا. لقد تم اغوائي بالانسحاب وترك المسألة لقرار ادارة ريغان القادمة لكني استنحت باننا تقدمنا كثيرا على الاستسلام.

وفي النهاية اسقطت تلك الاتهامات وتقدمت المفاوضات بشروط مشابهة لتتي عرضناها مسبقا. عندما يواجه اولئك الذين سيمثلون امريكا في اي مفاوضات قادمة لحظات مماثلة - وهذا حتما سيحدث - انا امل بان يدركوا ان المجازبة لاغنى عنها من اجل مصلحتنا الوطنية.

بقلم : ديفيد باوز

عدد الشركات الرسالة: إذا أردت أن تنتج شيئا في أمريكا، فلا بد أن تلعب اللعبة. ساهم في حملات السياسيين، ووظف أصدقائك، إذهب وقبعتك بيمينك إلى جلسات الاستماع في الكونغرس، واعتذر عن نجاحك. الماسة في أن العامل الأكثر أهمية في مستقبل أمريكا الاقتصادية - في رفع مستوى معيشة الجميع ليس الأرض، أو المال، أو الكمبيوترات؛ بل الموهبة البشرية. بعض من الموهبة البشرية في شركة أخرى من أكثر شركات أمريكا ديناميكية يتحول الآن من النشاط الإنتاجي إلى حماية الشركة من النهب. وهكذا فإن الاقتصاد المتطفل امتص مشروعا إنتاجيا آخر.

يمكن أن يعزى تباطؤ الاقتصاد الأمريكي خلال العقود القليلة الماضية إلى حد بعيد إلى هذه العملية فقط - توسع الاقتصاد المتطفل على حساب الاقتصاد المنتج. ارتفع عدد المؤسسات التي لديها مكاتب في واشنطن، إضافة إلى عدد الدراء التنفيذية الذين يزورون واشنطن بشكل منتظم. وإذا كنت تعتقد بأن نمو الاقتصاد المتطفل سيتباطأ في ظل حكومة الجمهوريين، فإنك على خطأ. يصل

www.misbahalhurriyya.org

ينشر بالتعاون مع موقع "مصباح الحرية"

## الاقتصاد المتطفل يلتصق بمضيف جديد

عندما واجهت نفس النوع من المشاكل. والان مايكروسوفت هي جزء من "مؤسسة واشنطن"، بتفقات لوبي تزيد على تسعة ملايين دولار في العام. وفقا لمعايير واشنطن، مازالت غوغل لايعب صغيرا، بكل فلول لوبي لا تبلغ المليون دولار فقط في العام الواحد. لقد كان لاعبو واشنطن المحنون يرون البراءة السياسية لغوغل. قال خبير اللوبي التكنولوجي ريت داوسون إن الشركة "تمضي بسرعة نحو مرحلة النضج... وهي تدفع لكي تجذب الانتباه في واشنطن". أما لورين مادوكس، معاون سابق لشركة نيوت فينغريتش استخدمته غوغل مؤخرا، فقال إن لوبيي الشركة يشرحون لهم أن "عملية السياسة هي امتداد لساحة معركة السوق". لقد مرت مايكروسوفت بنفس الضباب، رغم أنه كان أكثر حدية. قال أحد معاوني من الكونغرس، "إنهم لا يريدون أن يلعبوا لعبة العاصمة، هذا شيء واضح، وقد نجوا بقلعتهم حتى الآن. ولكن المشكلة هي أنهم لم يتمكنوا من ذلك على المدى البعيد".

شيء على غرار: "هاي) بيل، لديك شركة صغيرة جميلة هناك، من العار ان يحدث لها أي شيء". وتتهم

بوش من غوغل أن تسلمها أكثر من مليون عنوان إلكتروني عشوائي وسجلات لكل عمليات البحث على أساس اسبوع واحد. ويحقق الكونغرس في كيفية تعامل الشركة مع طلب الحكومة الصينية بمراقبة ناتج بحث المستخدمين الصينيين. لذا قررت غوغل أن تبدأ لعبة واشنطن، كما فعلت مايكروسوفت وشركات أخرى من قبل. فقد فتحت مكتبا في واشنطن ووظفت خبراء مجاميع ضغط (لوبي) من ذوي العلاقات الجيدة. أحد أفضل شركات البحث التنفيذية في البلاد تبحت عن مدير سياسي للشركة. ما يجب أن يقلقنا هنا هو كيف أن الحكومة استمالت شركة غوغل نحو القطاع السياسي للاقتصاد. لقد مضت الشركة في عملها لقرابة عقد من السنوات، تطور برامج التشغيل، وتخلق آلة بحث أفضل من أية آلة كان قد حلم بها أي واحد منا، وتكسب المال ببراعة، ولما أثار حجمها وثروتها انتباه المنافسين، والناشطين المضادين للعمل التجاري، السياسيين، أجبرت على البدء بإنفاق بعض أموالها وتفكيرها لتتقي الهجمات السياسية، وهي نفس العملية التي مرت بها مايكروسوفت قبل سنوات قليلة،

كانت شركة غوغل للبحث في الانترنت هي واحدة من قصص النجاح الأكبر في الاقتصاد الأمريكي في العقد الماضي. فبعد بداية متواضعة في غرفة سكن طلابي في جامعة ستانفورد، طرحت أسهمها للاكتتاب عام سنة ٢٠٠٤ ووصل سعر السهم لديها إلى ٣٧٠ دولارا. أصبح مؤسسو الشركة، لاري بيج، وسيرجي برن والعديد من مدراء الشركة الأثرياء، أصبحوا أغنياء بالطريقة الوحيدة التي تستطيع أن تثرى بها في السوق الحرة: من خلال إنتاج شيء يريده الآخرون. فقد عمل العديد من الناس الأذكيا لساعات طويلة لينتجوا برنامج تشغيل حاسوبي اختار استخدامه مئات الملايين من الناس، في خضم سوق تنافسية للغاية قدم الكثير من الخيارات الأخرى.

ولكن في نظامنا الاقتصادي السياسي - الذي يسميه جونانان راوتش، الصحفي في ناشيونال جورنال "الاقتصاد المتطفل" - لا يمر عمل جيد بلا عقاب. فقد أراد بعض الناس أن يسموا غوغل منفعة عامة يجب تنظيمها في المصلحة العامة، ربما من خلال مكتب فيدرالي لآلات البحث. تريد إدارة